

موجز سياسات

الموروثات التاريخية المقاومة للتغيير:

ديناميات القوة وسياسات الحكومة في السودان

ندى علي

ملخص

• أعد هذا الموجز بناءً على دراسة مرجعية حول عجز الحكومات المتعاقبة/ الحكومات الانتقالية في السودان عن تحقيق الانتقال الآمن إلى الديمقراطية وضمان استدامتها. وتوصلت الدراسة المعنونة "الموروثات التاريخية المقاومة للتغيير: ديناميات القوة وسياسات الحكومة في السودان" إلى أن المشكلة تتأصل في النخبة السياسية في السودان والتفاوت بين مصالحها والمصلحة الوطنية. وتستند التوصيات التالية إلى عدة آراء واردة في الدراسة المذكورة أعلاه.

عن المؤلف

ندى علي، محاضرة متفرغة في كلية القانون بجامعة الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS. مؤلفات ندى علي تسلط الضوء على تأثير المنظمات والمؤسسات الدولية على البلدان النامية ودور القانون الدولي في تكريس الحكم الذي يضمن الديمقراطية وتحقيق التنمية.

توصيات رئيسية

التحضير للمؤتمر الدستوري واعداد مبادئ الحكم الرشيد

إطلاق نموذج المؤتمر الدستوري التداولي الشامل الذي يسمح بتمثيل كافة قطاعات المجتمع السوداني، بما يشمل نقابات المهن، ولجان المقاومة، والنقابات العمالية، واتحادات الطلبة، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من المجموعات المماثلة. إن إشراك المنظمات الشبابية والنسائية في هذه العملية أمر ضروري.

من أجل ضمان تمثيل سكان الاقاليم، من المهم التأكد من أن تمثيل مختلف القطاعات في المؤتمر الدستوري يشمل التمثيل الإقليمي والمركزي. بحيث لا تكون الجماعات المسلحة الفئة الوحيدة التي تمثل سكان الاقاليم.

ضرورة أن يضمن نموذج المؤتمر الدستوري التمثيل المتوازن لكافة قطاعات المجتمع وعلى نحو خاص تمثيل الشباب والنساء الفعال ومن المناسب مطالبة الأحزاب السياسية مراعاة ذلك في مندوبيهم المشاركين، وذلك من أجل ضمان تحقيق هذا التمثيل. كما يمكن توسيع نطاق شرط التوازن الجنساني ليشمل كافة المؤسسات المشاركة في المؤتمر الدستوري، بما في ذلك لجان المقاومة على سبيل المثال.

تشجيع ممثلي النساء والشباب في المؤتمر الدستوري على تشكيل لجنة خاصة بهم، بحيث يمكنها بعد ذلك أن تضيف للمؤتمر منظور موازي للمنظور الحالي القائم على الذكورية المركزية (المتمحور حول الذكور) المهيمن على الساحة السياسية السودانية.

التأكيد على عدم اجراء الانتخابات النيابية قبل اعادة هيكلة المؤسسات الرئيسية للدولة وفي مقدمتها مؤسسة العدالة والجيش واغلا من بشقيها الشرطة والمخابرات.

يُرهن إجراء الانتخابات بإحلال السلام في مختلف أنحاء البلاد وإعادة دمج الميليشيات المختلفة سواء في الهيكل الحالي للقوات المسلحة أو في المجتمع من خلال نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

لتجنب تكرار الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الانتقالية في مراحل سابقة، فإن أي حكومة انتقالية مقبلة عليها مراعاة اتخاذ التدابير التالية للارتقاء بعملية الحكم في السودان.

المساءلة

تبنى تدابير ملموسة خاصة بالمساءلة تقتضي إجراء تحقيقات جنائية، وملاحقات قضائية، وعقوبات، وتعويزات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني.

تبنى تدابير ملموسة خاصة بالمساءلة تقتضي شكل من أشكال التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام السلطة. قد تكون الآليات ذات الصلة، مثل قوانين التطهير التي تتطلب من أعضاء النظام السابق إعلان إعتراهم بمثل تلك الانتهاكات. ومن الضروري استمرار تطبيق هذه التدابير لتشمل أعضاء الأحزاب السياسية الذين تعاونوا مع حكومة البشير.

تبنى تدابير ملموسة خاصة بالمساءلة تقتضي إجراء تحقيقات جنائية، وملاحقات قضائية، وعقوبات، وتعويزات عن الجرائم المالية والفساد. ومن الضروري أن تنص هذه التدابير على آليات لتجميد أصول رموز النظام السابق وحلفائهم، بما يشمل قادة الميليشيات الذين مُنحوا سلطة السيطرة على الأصول الوطنية في مقابل خدماتهم.

لإعمال مبدأ المساءلة فيما يتعدى جرائم الخصوم السياسيين، ينبغي أن تسترشد عملية اعتماد تدابير المساءلة باستراتيجية شاملة للتصدي للفساد السياسي، والمحسوبية، وعدم الشرعية وإنما وجدت مثل هذه الجرائم وبغض النظر عن مرتكبيها.

برامج تعليم الشباب وتدريبهم

الاستثمار في برامج تعليم الشباب وتدريبهم التي تهدف إلى تمكين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا) من المشاركة في العملية السياسية بعد المرحلة الانتقالية.

ضرورة تشجيع النشطاء الشباب وأعضاء لجان المقاومة على تشكيل أحزاب سياسية خاصة بهم وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.

مراجع

Ali, Nada. (2022). "Stubborn Historical Legacies: Power Relations and Government Policy in Sudan". [ERF Working Paper No. 1551](#). Cairo, Egypt.

كما يُرهن إجراء الانتخابات بتنظيم القطاعين المالي والتجاري، وتأمين الأصول الرئيسية، مثل، المناجم. كما ينبغي أن تقتدر هذه الإصلاحات بإجراءات مسائلة هدفها مكافحة الفساد، والمحسوبية، والتحقيق في ادعاءات الانتماء لقوى أجنبية.

الاجندة الوطنية وبناء السلام

إيلاء الأولوية للقضايا الوطنية بغض النظر عما تنص عليه سياسات "المجتمع الدولي". يعد ذلك ضروريًا خاصة فيما يتعلق بقضايا إدارة الاقتصاد وتحقيق السلام.

إعادة النظر في اتفاق السلام السوداني وطرحه لمداولات دستورية أوسع نطاقًا.

القضاء على الفساد السياسي (المتاجرة بالأصوات والتزوير) ووضع الضوابط اللازمة التي تضمن الحقوق المتساوية لكافة المواطنين على أساس متكافئ دون نقصان بما يكفل حل الصراعات الإقليمية.

استطلاع وجهات النظر المحلية بشأن قضايا التمثيل في الاقاليم لتجنب إعطاء أصوات للجهات الفاعلة السياسية غير الشرعية.

اقتراحات لتفعيل دور الأحزاب السياسية

الإصلاح الداخلي للأحزاب السياسية القديمة من خلال التدريب، وإعادة الهيكلة الفعالة، واعتماد العمليات الديمقراطية الداخلية.

يجب أن تهدف الأحزاب السياسية عامة والأحزاب السياسية القديمة خاصة إلى استقطاب قاعدة وافية من الشباب القادرين على تغيير طريقة عمل السياسة التي يتم اتباعها داخل الأحزاب وخارجها. كما ينبغي إيلاء العناية بمنح النساء دور أوسع في مختلف هياكل الأحزاب ومؤسساتها وعلى نحو خاص ضمان وجود النساء في المواقع القيادية.

إدراك الأحزاب السياسية عامة للحاجة إلى موامة اجندتها مع أهداف القوى الثورية (أي تلك المتواجدة في الشارع) وإيلاء الأولوية للقضايا الوطنية.

لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام ١٩٩٣، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم.



معلومات التواصل

مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: http://www.erf.org.eg

تابعونا من خلال

